جودة عبد الخالق: ندرس تشديد عقوبة بيع السلع المدعمة لتصل للإعدام !!



السبت 31 مارس 2012 12:03 م

صرح الدكتور جودة عبد الخالق، وزير التموين والتجارة الداخلية، بأنه سيتقدم لمجلس الوزراء بقانون للتموين يغلظ عقوبة الجرائم لتصل للسجن المشدد 20 عاما والإعدام فى بعض الحالات التى يتم فيها بيع السلع المدعمة والتموينية فى السوق السوداء كالسولار والبوتاجاز والدقيق، مؤكدا أن العقوبات الحالية تافهة وغير مجدية، لأنها لا تتناسب مع حجم المكاسب الكبيرة التى تتحقق نتيجة بيع السلع المدعمة فى هذه السوق السوداء، مشيرا إلى أننا فى وضع أصحب من الحرب، لأننا لا نعرف من أين سيأتى العدو، خاصة وأن الاقتصاد المصرى على المحك، قائلا: "لابد من وجود قبول اجتماعى وسياسى لعقوبة الإعدام، لأن من يبيع الدقيق فى السوق السوداء فهو يتاجر بقوت المصريين وأرواحهم وكأنه قتل الناس جميعا".

جاء ذلك خلاـل مؤتمر عقـد اليـوم السبت بكليـة الاقتصاد والعلوم السياسـية بجامعـة القـاهرة تـحت عنوان: "مستقبل مصـر□□ رؤيـة لقضايا سياسـية واقتصاديـة"، وانتقـد عـدد مـن الحضـور تشديـد هـذه العقوبـة لتصـل للإعـدام على رأسـهم الـدكتور مصـطفى كامـل السـيد الأسـتاذ بالكليـة، والذى أكد أن مجتمع حقوق الإنسان الذى ينتمى إليه يسـعى إلى إلغاء عقوبة الإعـدام، مشيرا إلى أن تسرب الدقيق وبيع غيره من السلع المدعمة فى السوق السوداء يرجع إلى وجود سياسيات اقتصادية خاطئة وهو ما يتطلب حلا بأسلوب اقتصادى وليس بالإعدام□

ورد الدكتور جودة عبد الخالق على هذه الانتقادات بأنه لابد وأن تكون العقوبة صارمة، مشيرا إلى أن أرباب النظام السابق وقياداته ما زالوا مسيطرين على الأمر وهو ما يتطلب وجود حساب اقتصادي وسياسي أيضا وأننا لم ننجح في تفكيك النظام القديم فقد سقط رأسه فقط

وأضاف عبد الخالق أن هناك خطأ فى إدارة المرحلـة الانتقالية وأن هناك لغط شديد ناتج عن ضبابية هذه المرحلـة، مؤكدا ضـرورة أن تحتوى اللجنـة التأسيسيـة لصياغة الدسـتور على كافـة فئـات الشـعب وألا تغلب فئـة على أخرى لأن ذلك سيوصلنا إلى طريق مسـدود، مطالبا بعـدم التعجل فى كتابة الدسـتور وأنه متفاءل بالمرحلة القادمة، كما ينبغى على المواطن أن يدرك حقوقه وواجباته وليس حقوقه فقط□ اليوم السابع